Buḥūth Online
مجلة محكمة تصدر إلكترونيا

وحدة النشر العلمي

بحوث

مجلة علمية محكمة

اللغات وآدابها

المجلد 2 العدد الأول - يناير 2022

ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

رئيس التحرير
أ.د/ أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو والصرف-قسم اللغة العربية
عميد كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير
أ.د/ حنان محمد الشاعر
أستاذ تكنولوجيا التعليم-قسم تكنولوجيا التعليم والمعلومات
وكيل كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير
د. سارة محمد أمين إسماعيل
مدرس تكنولوجيا التعليم
كلية البنات جامعة عين شمس

سكرتارية التحرير:
م/ هبه ممدوح مختار محمد
معيدة بقسم الفلسفة

مسئول الموقع الالكتروني:
م.م/ نجوى عزام أحمد فهمي
مدرس مساعد تكنولوجيا التعليم

مسئول التنسيق:
م/ دعاء فرج غريب عبد الباقي
معيدة تكنولوجيا التعليم

مجلة "بحوث" دورية علمية محكمة، تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس حيث تعنى بنشر الإنتاج العلمي المتميز للباحثين.

مجالات النشر: اللغات وآدابها (اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-اللغات الشرقية) العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع – علم النفس – الفلسفة – التاريخ – الجغرافيا).
العلوم التربوية (أصول التربية – المناهج وطرق التدريس-علم النفس التعليمي – تكنولوجيا التعليم –تربية الطفل)

التواصل عبر الإيميل الرسمي للمجلة:
buhuth.journals@women.asu.edu.eg

يتم استقبال الأبحاث الجديدة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://buhuth.journals.ekb.eg/

- ❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية.
- ❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات الأدبية.

تم فهرسة المجلة وتصنيفها في:
دار المنظومة– شمعة

من أسباب التوسع النحوي عند النحويين المفسرين حتى نهاية القرن السادس الهجري (في باب التوابع)

أحمد عبد العظيم عبد السلام أحمد
باحث دكتوراه- قسم اللغة العربية وآدابها
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس
Ahmedabdelazem148@gmail.com

أ.د/ محمد أحمد فريد
أستاذ النحو والصرف
كلية البنات، عين شمس
mohamed.elawam@women.asu.edu.eg

أ.م.د/ أمل إبراهيم جمعة
أستاذ مساعد النحو والصرف
كلية البنات عين شمس
amal.ibrahim@women.asu.edu.eg

المستخلص:

يعد التَّوسُّعُ ضربا من التَّصَرُّفِ ، وأسلوبا متميزا من أساليبِ الكَلامِ العربيّ ، وَظَاهِرة راقية مِن ظواهر العَربيَّةِ تتجلى مظاهرها في أبوابٍ كَثيرةٍ من كَلامِ العرب؛ كالحَذْفِ والزِّيادَةِ والإيجازِ والاخْتصار،والتَّقديمِ والتَّأخيرِ وَالحَمْلِ على المَعْنى ؛ و لذا سَمَّوا بابَ التَّوسُّعِ في اللُّغَةِ وَمَا انْدَرَجَ تَحْتَه من ضَروبِ البَلاغةِ وَالمَجاز بشَجَاعَةِ العَربيَّةِ لاخْتِصَاصِهَا بِهِ وَرُكُوبَها إيَّاهُ على أَنْ لاَ يَخرجَ عَن سَنَنِ العَربيَّةِ وَنِظَامِها. وتكمن أهمية هذا الموضوع في وجود هذه الظاهرة بكثرة في كلام العرب ، ولذا فدراسة أسبابها تؤكد التناغم بين النص والقاعدة وأنه لا تعارض حقيقيا بين النص والقاعدة ، وإنما مرونة العربية وشجاعتها واتساعها، وقد تعرض البحث لتعريف التوسع ؛مدللا بالأمثلة على كثرة وجود هذه الظاهرة في اللغة العربية،مبينا لأهم الأسباب التي كانت وراء هذه الظاهرة؛ كالتأويل بالحمل على المعنى ، و التأويل بالتضمين ، والتأويل بالتقدير،والتأويل بالحذف والزيادة،والتأويل بالتقديم والتأخير. إضافة إلى بعض الأسباب التي تعود لمتطلبات النص: كالعدول عن الأصل بقرينة لفظية، وخروج التابع إلى باب آخر ، والسياق ، والمصطلحات، وتناقض النحوي مع نفسه ، والوهم ، والقراءات ، واشتباه المعنى على المعرب ، وغير ذلك من الأسباب لتي لا يسعنا المجال للحديث عنها هنا، ومثلت هذه الأسباب جانبا مهما في بيان قدرة النحو والعربية على المرونة واستيعاب كل جديد، ودحض الدعوات الزاعمة لجمود النحو .

الكلمات المفتاحية: التوابع , التوسع , النحويين , المفسريين , نحو النص .

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين،والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أمَّا بعد ،،،

فلم يعد خافيًا على الباحثين في العربية وعلومها أهمية علم النحو ، فهو العلم الكاشف عن القانون الذي تسير عليه هذه اللغة ، والموضح لضوابط هذا القانون ، وشروطه ، وأحكامه ، مما دفع البعض إلى أن يظن أنه علم يهتم بالقالب والشكل ، لا بالمضمون والمعنى ، وأنه تطبيق لنصوص هذا القانون، ولا علاقة له بالدلالة ، وهذا غير صحيح ،فما علامات الإعراب التي يفرضها هذا القانون سوى دليل على المعنى ، بل إن المعنى هو الدافع لسوق تلك العلامات ، والمحدد لها ؛ ولذا رأينا بعض علمائنا الأفاضل قد انبروا للرد على من اتهم النحو بأنه قوالب مفرغة من المعنى والدلالة ، كأستاذنا الدكتور محمد حماسة - رحمه الله- الذي أفرد كتابا كاملا أسماه (النحو والدلالة) (حماسة، 2000، ص8) حاول فيه إثبات الترابط الشديد بين القواعد والدلالة بمختلف أنواعها ، سواء كانت دلالة المفرد المعجمية ، أو دلالة التركيب ، أو دلالة النص وسياقه الداخلي ، وصولا كذلك إلى دلالة السياق الخارجي ، وهو ما يعرف بدلالة الحال ، مؤكدا على تناغم رائع بين القاعدة والدلالة، كما يدل على هذا الترابط ما وصف به الكوفيون سيبويه بأنه :"عمل كلام العرب على المعاني وخلى عن الألفاظ"(حماسة، 2000، ص40).

ولكن أحيانا يقع التعارض بين النص والقاعدة النحوية ، و تتباين مواقف النحاة من النصوص المتصادمة مع القاعدة ، ما بين مؤَوِل يرجو تسليم الاطراد لها ، وبين متسع في القاعدة ؛ و بين راد لهذا التصادم على أنه شاذ ، أو من ضرورة الشعر، أو لهجة من اللهجات.

وهذا يدفعنا إلى نقاش حول محور البحث ، وهو ما سبب توسع النحويين المفسرين في كتب التفسير على ما جاء عندهم من القواعد في كتب التنظير؟

- وما الذي فرضه عليهم نحو النص في كتب التفسير حتى يتوسعوا على ما جاء عندهم من نحو الجملة في كتب النحو ؟

- وهل قام النحو العربي على أساس الجمود والثبات وعدم التطور وذلك بوضع قواعد ثابتة يلتزم بها المتكلم في أي عصر ومصر ؟

- وما الضابط أو المعيار الذي قام عليه التقعيد عند النحاة ، هل هو معيار الكم فقط ، فيكون الأكثر هو المعتبر في التقعيد ، أو معيار الكم مصحوبا بمعايير أخرى.

- وهل هذا التصادم الحادث بين النص والقاعدة ناتج عن نقص في الاستقراء ؛ مما دفع النحاة إلى قصر القاعدة على أنماط معينة دون أخرى ، أم هو محاولة منهم لإيجاد قواعد واضحة ، وخاصة لغير الناطقين بالعربية.

- وهل اعتبر النحاة المعنى أثناء تنظيرهم للقواعد النحوية ؟ أم كانت قواعدهم مجرد قوالب جامدة بعيدة عن المعنى كل البعد؟

كل هذه الأسئلة يجيب عنها عذا البحث الذي يهدف إلى بيان أسباب التوسعات النحوية لدى النحويين المفسرين، وبيان مدى قدرة النحو العربي على التطور ومدى المرونة التى اتصفت بها قواعد

اللغة العربية، وقدكان من هؤلاء العلماء: (النحاس) في (التفاحة والإعراب) ، و(أبو البركات ابن الأنباري) في (الأسرار والبيان) ،و(العكبري) في (اللباب والتبيان) ، (الزمخشري) في(المفصَّل والكشَّاف)،وغيرهم ، ولذا كان هذا البحث بين النحو والتفسير،بعنوان" من أسباب التوسع النحوي عند النحويين المفسرين حتى نهاية اللقرن السادس الهجري "موضحا أهم أسباب التوسع النحوي عند هؤلاء النحاة المفسرين، مؤكدا على مرونة العربية وأنه لا تصادم حقيقيا بين النص والقاعدة، وإنما تصادم ظاهري فقط؛ وراءه أسباب معينة تؤكد في النهاية على الاتساق بين النص والقاعدة .

أهمية البحث :

تكمن أهمية الموضوع في وجود هذه الظاهرة وكثرتها في كلام العرب ؛ فهي ضربٌ من التَّصَرُّفِ ، وأسلوبٌ متميزٌ من أساليبِ الكَلامِ العربيّ ، تكثر في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، يرتادُها الشاعرُ وَالناثرُ عَلى حد سواءٍ، وتأتي فِي كَلام العرب مِن أبوابٍ كَثيرةٍ فِي كَلامِهِم ، مِنَ الحَذْفِ أو الزِّيادَةِ أو الإيجازِ والاخْتصار، أو التَّقديمِ أو التَّأخيرِ وَالحَمْلِ على المَعْنى .

دراسة أسباب التوسع النحوي التي تكمن خلف هذه الظاهرة و تحليلها يؤكد التناغم بين النص والقاعدة وأنه لا تعارض حقيقيا بين النص والقاعدة ، وإنما مرونة العربية وشجاعتها واتساعها ؛ لذا سَمَّوا بابَ التَّوسُّعِ في اللُّغَةِ وَمَا انْدَرَجَ تَحْتَه من ضَروبِ البَلاغةِ وَالمَجاز بشَجَاعَةِ العَربيَّةِ لاخْتِصَاصِهَا بِهِ وَرُكُوبَها إيَّاهُ على أَنْ لاَ يَخرجَ عَن سَنَنِ العَربيَّةِ وَنِظَامِها .

أهداف البحث :

1. بيان مدى وجود ظاهرة التوسع النحوي؛ فهي تشغل حيزا كبيرا في نصوص اللغة العربية.
2. البحث عن علل هذه الظاهرة سيسهم في معرفة مدى قدرة النحو على خدمة النص.
3. إبراز أهمية المعنى النحوي واعتباره لدى النحاة الفسرين من أهم أسباب التوسع، ومراعاتهم له عند وضع قواعد النحو ، مما ينفي دعوى الجمود التي يدعيها البعض.
4. بيان قيمة التوسع النحوي باعتباره مدخلا لإضافة آراء جديدة وتحليلات مختلفة للنصوص ، و جاعلا اللغة مواكبة للتطور في كل عصر ومصر على أن يكون وفق القوانين والقواعد اللغوية .
5. الكشف عن مكانة علمائنا الأجلَّاء في الدراسات النحوية وتراثهم في النحو والتفسير.
6. إظهار الفرق بين نحو الجملة ونحو النص؛ فبعض العلماء ألّف في النحووالتفسير، مثل : الزمخشري الذي ألّف كتاب (المفصَّل) في النحو،وكتاب(الكشَّاف) في التفسير، ونحو المفصّل يختلف عن نحو الكشاف،ونحو المفصَّل هو نحو الجملة الذي يتناول شرح القاعدة النحوية كاملة،ويُظهِرها بالأمثلة المختلفة بعيدة عن سياقها.أمَّا نحو الكشاف فهو يتناول النحو في نصّ القرآن الكريم ، وفي سياقه،فهو يأخذ من النحو ما يحتاج إليه التفسير وحسب ، فالهدف من الكتابين مختلف.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي ، فقد قمت باستقراء ما تيسر لي من آراء النحاة والمفسرين في كلِّ المسائل المذكورة وبيان الأسباب التي تكمن خلف التوسعات النحوية ، ثم قمْتُ بتحليل هذه الأسباب ، إضافة إلى المنهج الوصفي طبعا؛ فهو الذي يعرف به موطن اللغة الأول وفصيلتها وعلاقتها باللغات الاخرى وخصائصها، وابنية مفرداتها وتراكيبها، حيث ان هذا المنهج يصف اللغة بانها ظاهرة انسانية اجتماعية، وهو ما يعلل سبب ظهور الاتساع فيها بمختلف أشكاله.

هيكلة البحث:

وعلى هذا فقد جاء هذا البحث في مبحثين :

المبحث الأول: أسباب تعود للتأويل :

1. التأويل بالحمل على المعنى
2. التأويل بالتضمين
3. التأويل بالتقدير
4. التأويل بالحذف
5. التأويل بالزيادة
6. التأويل بالتقديم والتأخير

المبحث الثاني: أسباب تعود لمتطلبات النص

1. العدول عن الأصل بقرينة لفظية
2. الخروج إلى باب آخر
3. السياق
4. المصطلحات
5. تناقض النحوي مع نفسه
6. الوهم
7. القراءات
8. اشتباه المعنى على المعرب

الدراسات السابقة:

يوجد بعض الدراسات ذات صلة بهذا الموضوع،وكان من أقرب هذه الدراسات لبحثي ما يأتي:

1. الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري،للأستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي،مطبعة الإرشاد،بغداد،1971م.
2. القاعدة النحوية وتحليل النص عند الزمخشري،دراسة في المفصّل والكشّاف،رسالة دكتوراه، للدكتور حسن محمد عبد المقصود،كلية التربية، جامعة عين شمس،1996م.

3. المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية،للشيخ الشاوي،دراسة في المنهج وقضايا النحو،رسالة دكتوراه،للدكتور عصام سيد أحمد السيد، دارالعلوم،جامعة القاهرة،1997م.
4. دراسة نحوية وصرفية مقارنة بين آراء العلاّمة الزمخشري في كتابيه:الكشّاف والمفصّل دكتوراه ، د.عبد الحميد عبد المبدئ أحمد دارالعلوم،جامعة القاهرة،2000م.
5. التوابع في كتاب "الكشاف"،للزمخشري،للباحث:محمد عقله محمد عبد الغني،كلية الآداب ،جامعة اليرموك،2004م.
6. التفصيلات النحوية بين النحويين والمفسرين"الزمخشري نموذجًا"،رسالة ماجستير للباحث:عبدالناصر علي محمد،كلية دار العلوم،جامعة القاهرة،2011م.
7. التوابع في البيان في غريب القرآن،لأبي البركات الأنباري،دراسة في النحو والدلالة والقراءات:كريمة رجب محمود، رسالة ماجستير،دار العلوم،جامعة المنيا،2011م.
8. نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق، للدكتور زكريا شحاتة محمد الفقي،المكتب الإسلامي ، دمشق، الطبعة الأولى،1994م.
9. الاتساع في اللغة عند ابن جني: حسن سليمان حسين، رسالة دكتوراه في اللغة العربية، جامعة الموصل، كلية الاداب، 1416ه/1995م.
10 - اتساع المعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: شاكر محمود حسين حسن، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، 1430ه، 2009م.
11 - التوسع في المعنى في الجامع لاحكام القرآن للامام القرطبي:طه سبتي إبراهيم ، رسالة دكتوراه تخصص تفسير، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، 1429ه /2008م.
12 - التوسع في المعنى في التعبير القرآني عند الرازي في التفسير الكبير: سوزان عبد الواحد الهيتي، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار، كلية التربية، 1423ه /2002م.
13 - التوسع في كتاب سيبويه: عادل هادي حمادي، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، 2003م.
14 - التوسع في المعنى في كتاب الأصول في النحو لابن السراج: صادق فوزي دباس النجادي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، 1425ه /1999م.
15 - ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية ، أحمد عطية المحمودي، رسالة ماجستير،
16 - ظاهرة الاتساع في النحو العربي، حسن محمود شبانة.
17 - ظاهرة الاتساع في تراكيب العربية ، أسامة محمد عطية.
18 - مفهوم الاتساع وضوابطه، بهاء الدين عبد الوهاب.

تمهيد:

ذهب بعض الباحثين إلى أن التَّوسُّع هو (الخروج من حدود العلاقات المنطقية العادية آلّتي هي قوام النّحو) (عيّاد، 1988، ص11)وهو نوع مِن التَّصرُّفِ في تأليفِ الكَلامِ بالحذفِ والاختصارِ (البكاء ، 1989، ص 232).

والتَّوسُّع ظاهرة عرفها اللغويون والنحاة القدماء قبل البلاغيين والنقاد ، وهو ظاهرة لغوية أسلوبية ، عالجها القدماء معالجة وصفية وأسلوبية من خلال معالجاتهم للنصّ اللغوي القديم ، وعالجها المحدثون تَحْتَ مفاهيم مختلفة مثل :(الانحراف) أو (الانزياح) ، و(العدول) .

والتَّوسُّعُ فِي الكَلام يَأتي مِن أبوابٍ كَثيرةٍ فِي كَلامِ العرب ، مِنَ الحَذْفِ أو الزِّيادَةِ أو الإيجازِ والاخْتصار، أو التَّقديمِ أو التَّأخيرِ وَالحَمْلِ على المَعْنى ، والتَّحريفِ. و لذا سَمَّوا بابَ التَّوسُّعِ في اللُّغَةِ وَمَا انْدَرَجَ تَحْتَه من ضَروبِ البَلاغةِ وَالمَجاز بشَجَاعَةِ العَربيَّةِ لاخْتِصَاصِهَا بِهِ وَرُكُوبَها إِيَّاهُ على أَنْ لاَ يَخرجَ عَن سَنَنِ العَربيَّةِ وَنِظَامِها .

و ثمة حالات وقع فيها التعارض بين النص والقاعدة النحوية ، و تباينت مواقف النحاة من هذا التعارض ، فبعضهم مال إلى تأويل النص ؛ ليسلم اطراد القاعدة. كما تباينت هذه التأويلات ذاتها ، بين حذف وتقديم وتأخير وما شابه ، وبعضهم رد تلك النصوص بوصفها بالشذوذ ، وتوقف بعضهم ووصفها بأنه ضرورة شعر ، أو لهجة من اللهجات.

ومن أمثلة ذلك ما وقع حول قول الشاعر:(الرجز) (البغدادي،1980م، 1/ 275)

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

فمما نص عليه النحاة أن النعت لا يكون جملة طلبية (ابن عقيل، 61/3)، وقد وقعت جملة (هل رأيت الذئب قط) هنا نعتا لكلمة (مزق) ، وهي جملة استفهامية طلبية.

فتصادم النص مع قاعدة الجمهور ، فرأينا النحاة يميلون إلى التأويل؛ لتطرد قاعدتهم ، فقدروها :

(بمزق "مقول فيه" : هل رأيت الذئب قط) (ابن الناظم، 89/2) .

وقد تنوعت مواقف النحاة من النصوص المتصادمة مع القاعدة ، ما بين مؤَوِل يرجو تسليم الاطراد لها ، وبين متسع في القاعدة ؛ و بين راد لهذا التصادم على أنه شاذ ، أو من ضرورة الشعر.

وهذا يدفعنا إلى نقاش حول الحد أو المعيار الذي قام عليه التقعيد عند النحاة ، هل هو معيار الكم فقط ، فيكون الأكثر هو المعتبر في التقعيد ، أو معيار الكم مصحوبا بمعايير أخرى.

وهل هذا التصادم الحادث بين النص والقاعدة ناتج عن نقص في الاستقراء ؛ مما دفع النحاة إلى قصر القاعدة على أنماط معينة دون أخرى ، أم هو محاولة منهم لإيجاد قواعد واضحة ، وخاصة لغير الناطقين بالعربية. كما يثير تساؤلا حول بعض ما ساقه النحاة ، من قواعد للأبواب النحوية حين يقولون على أمر ما في القاعدة إنه الأصل ، وعلى ما يخرج عليه إنه كثير ولكنه غير قياسي (ابن هشام، 308/3).

ومن خلال تتبع هذه الظاهرة اتضح أن من أهم أسباب التوسع: التأويل و متطلبات النص، إضافة إلى أسباب أخرى لن يسعنا المجال هنا للحديث عنها.

المبحث الأول: التأويل

1. التأويل والحمل على المعنى:

يُعَدُّ هذا الأسلوب مِنْ أهم الأساليب التي استخدمها النحويون في تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق ، وقد ورد في القرآن الكريم ، وفصيح الكلام العربي منثورا ومنظوما مثل: تأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور المعنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد، وأفرد له ابن جني بابا واسعا في الخصائص، وأفرد مبحثا آخر بيّن من خلاله الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، وحذّر من الخلط بينهما (ابن جني، 2 / 411). وقال في باب تجاذب المعاني والإعراب : " هذا موضعٌ كان أبو علي ـ رحمه الله ـ يعتاده ، ويُلِمُّ كثيرا به، ويبعث على المراجعة له ، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى. وارتحت لتصحيح الإعراب " (ابن جني،3 / 258) .

والأمثلة على التأويل بالحمل على المعنى كثيرة جدا ، في القرآن الكريم وفي السنة النبوية المطهرة، وفي كلام العرب.

2. التأويل و التضمين:

قال ابن هشام :" قد يُشربون لفظا معنى لفظٍ ، فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا ، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين " (ابن هشام، 685/2) ، كأن يضمنوا فعلا معنى فعلٍ آخر، فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله بإرادة التضمين .

فالتضمين باب واسع في العربية وهو أحد حجج النحو ومن أهم معاييره النقدية ، وقد وقع الاحتجاج به في النقد النحوي بشكل واسع ، ومن ذلك :

التضمين الحرفي:

تضمين (أو) معنى (بل) (ابن الأنباري،383) في قوله تعالى:" وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ " (الصافات : 147)، فقد ضمنت "أو معنى "بل".

التضمين الفعلي:

وهو ما جاء في تفسير قوله تعالى:" وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ " (الحشر:9)، قوله:" والإيمان" فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه ضُمِّنَ " تَبَوَّؤوا" معنى لزموا، فيَصِحُّ عَطْفُ الإيمان عليه؛ إذ الإيمانُ لا يُتَبَوَّأ. ابن الأنباري،428/2)

3. التأويل والتقدير:

وقوع جملة النعت غير خبرية:

من خصائص جملة النعت كونها خبرية ، إذ يجاء بها نعتا للأسماء النكرة لحاجتها إلى البيان أو التوضيح والتخصيص، وقد بين ذلك ابن مالك في الألفية بقوله (ابن مالك، ص1159):

ونعتوا بجملة منكّرا فأُعطيت ما أعطيْته خبرا

وكونها – جملة النعت – خبرية هو مما اتفق عليه أهل العربية (عواد، 2010م، ص259)، ولا يجوز عندهم أن يكون النعت جملة إنشائية (ابن يعيش،141/2)، فالنعت حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له أما الإنشاء فليست بأحوال ثابتة للموصوف.

وبالرغم من ذلك ورد عند المفسرين وقوع جملة النعت شرطية، (ابن يعيش:141/2)، كما في قوله تعالى:" لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ " (المائدة:101)، وكذا قوله تعالى:" وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ١١ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا " (الفرقان:11-12).

وقد أكّد ابن يعيش وقوعها – جملة الشرط – نعتا بقوله : تكون الجملة الصفة من شرط وجزاء وذلك نحو:"مررتُ برجلٍ إن تكرمه يكرمك"،في موضع الصفة ل"رجل"، وقد عاد الذكر منهما إلى الموصوف ، ولو عاد في أحدهما لكان كافيا ، نحو : "مررتُ برجلٍ إن تضربه تكرم خالدا"، فالذكر ههنا إنَّما عاد من الشرط وحده، ولو قلت:"مررتُ برجلٍ إن تضرب زيدا يضربك" لجاز أيضا، لأنّه قد عاد الذكر إلى الموصوف من الجزاء. (السامرائي، ٢٠٠٢ م، ص118)

ومن ذلك أيضا ما ورد في الكشاف عند قوله تعالى:" وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً " (الأنفال:25). فقد قال الزمخشري:" لَّا تُصِيبَنَّ " لا يخلو من أنْ يكون جوابًا للأمر، أو نهيًا بعد أمر،أو صفة لفتنة، فإذا جعلته صفة على إرادة القول فيصيب،كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولًا فيها: لا تصيبنَّ، والشاهد ورود جملة "هل رأيت الذئب قط" وهي جملة طلبية بمعنى النعت، وهي تؤول بأنها نعت لمنعوت محذوف،والتقدير: واتقوا فتنة مقولًا فيها :لا تصيبنَّ، ونظيره قوله (أبو حيان، 1915/4):

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ.

أي بمذق مقول فيه هذا القول؛لأنّه سَمَارٌ فيه لون الوُرْقَةُ (ابن منظور، 4817/6) التي هي لون الذئب.

ويعضّد المعنى الأخير قراءة ابن مسعود:" لتصيبَنَّ " (عمر، 1988م، 282/3) على جواب القسم المحذوف". (الزمخشري،249/2)

4. التأويل و الحذف:

إذا كان الذكر هو الأصل فإن الحذف انحراف عن الأصل وليس هو أي انحراف، ولكنه الانحراف الذي يثري الدلالة ويكون له الأثر على المتلقي ما لا يكون التركيب حال الذكر، وعلى أساس فكرة الأصل، فإن التأويل يستلزم تقدير المحذوف ويعول عليه في أكثر الأحوال، فلا يتم المعنى وتتضح مقاصد المتكلم إلا بذكر المحذوف، ورد الأسلوب إلى نظمه وأصله الذي كان عليه قبل أن يدخله الحذف. (السيد، 1998م، ص61)

ويعتمد التأويل النحوي على تقدير نوع المحذوف، وتعدد احتمالات الممكنة، ويعتمد نوع المحذوف على العلاقات السياقية الداخلية والخارجية الكلام، لذا فالتأويل بالتقدير أعم من التأويل بالحذف. (برامو ، 2006م، ص51)

واشترط النحاة أن التقدير الصحيح للمحذوفات يجب أن يراعى أمرين أساسين هما: المعنى والصناعة النحوية، والمقصود بها الأصول النحوية العامة، والقواعد الخاصة المتفق عليها ولذلك يمنع النحويون بعض التقديرات أحيانا وإن كان المعنى يجيزها لأن الأصول النحوية تتعارض معها كما يقدرون أنواعا من المحذوفات أحيانا أخرى تبعا لما تمليه المقررات النحوية من أصول عامة وقواعد الخاصة وإن كان المعنى لا يحتاج إليها". (حمودة، 1982م، ص 139)

أولا:حذف النعت:

إن حذف النعت أمر مناف للعقل ؛ذلك أن الغرض من مجيء الصفة عموما التخصيص أو التوضيح ؛ فحذفها عكس الغرض من ذكرها، ومع ذلك وجد حذفها في كلام العرب لدليل دل عليها ، وورد الحذف في النعت بالمصدر والنعت بالجملة بخلاف النعت بالاسم المشتق والاسم الجامد (ابن عقيل، 421/2)

فذكر النعت أو حذفه أمر يتعلَّقُ بِما يريد المتكلِّم قوله وهذا يرتبط بمتطلبات القول أو الظروف المحيطة بالكلام ، وقد لحظ هذا أكثر علماء النحو، فجعلوه شرطاً أساسياً للحذف ألا "وهو العلم بالمحذوف" النعت " (عبد الله ،2009 م، 89) لذا يمكننا أن نعثر على هذه الظاهرة في شعر ما قبل الإسلام ، كما نجدها في التركيب القرآني .

ومما حذف فيه الوصف في التركيب القرآني قوله تعالى:" وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ " (الأعراف : ٤) أي: قرية عاصية. (أبو حيان، 269/4)

ويرى البلاغيون أن حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها أقلُّ وجودا من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إذ إن حذف النعت نادر عندهم لا يكاد يقع في الكلام، لمكان اسبتهامه. (العلوي, ١٩١٤م، ١٠٨/٢) كقوله تعالى :" وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا " (الكهف:79) .أي سفينة صالحة ؛دل عليها السياق، وكقوله ﷺ:"لا صلاة لجار المسجد"(ابن رجب، 449/5). أي :كاملة . (الوقشي، 82/1)

ومن ذلك قول المرقش الأكبر: وَرُبَّ أَسِيْلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيْدُ (ابن سعد، 52)

أي فرع فاحم وجيد طويل ،والأمثلة على ذلك كثيرة في التراث العربي.(حماسة، 1991م،64)

وقد يكتفى بنية النعت عن لفظه للعلم به ؛نحو :" وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ " (الأنعام:66)؛ أي المعاندون، وقوله تعالى:" تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍۭ " (الأحقاف:25) أي أمرت بتدميره،وقوله تعالى: " إِنَّ ٱلَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ " (القصص:85) أي : تحبه، واستغني لزوما عن موصوفات بصفاتها فجرت مجرى الجوامد نحو:دابة وأبطح وحسنة وسيئة" (ابن عقيل،422/2)

ثانيا: حذف المنعوت:

جاء في المفصّل:"وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهورًا يستغنى تبع عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه... (العكبري،106/1) ،كقوله تعالى:" وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ " (الصافات:48)، وهذا باب واسع ...منه:(الوافر)

أَنَا ابنُ جَلَا وَ طَلّاعُ الثَّنَايَا متى أضع العمامة تعرفوني.

أي رجل جلا ، (أبو حيان، 1998م، 906/2). وقوله:(الرجز):

تَرْمِي بِكَفّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ

يعني: بكفي رجل. (ابن يعيش، 2001م، 59/3)

وجاء في شرح الأشموني أن الحذف يكثر في المنعوت ويقلُّ في النعت ، وشرط في حذف المنعوت كون النعت صالحاً لمباشرة العامل أو أنّه بعض اسم مخفوض بمن أو في، ومثل هذه الشروط ذكرها ابن هشام الأنصاري لحذف المنعوت، وقال مصرحا : "ويجوز بكثرة حذفُ المنعوت إن علم عند المتلقي" (ابن هشام ٣ / 318) .

وعلى هذا يجيز النحويون حذف المنعوت بشرط:

1. أن يكون النعت صالحا لمباشرة العامل وذلك بأن يقوم النعت مقام المنعوت؛كقوله تعالى : " أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ " (سبأ:11)، والتقدير اعمل دروعا سابغات . فحذف المنعوت وأقيم النعت مقامه. (عبد الغني،2004م، ص111)

وجاء في الكشاف بعد قوله تعالى:" إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ " (الأعراف:56) : "وإنما ذكر قَرِيبٌ على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم،أو لأنه صفة موصوف محذوف، أي شيء قريب" (الزمخشري، 1998م، 111/2).

وقول أبي ذؤيب:

وعَلَيهِما مَسرودَتانِ قَضَاهُما داودُ أو صَنْعُ السّوابغِ تُبّعُ

والتقدير : وعليهما درعان مسرودتان

2. أو أن يكون المنعوت بعض اسم مجرور بحرف الجر "من" أو "في" وذلك كقولهم : منا ظعن ومنا أقام، وتقديره :منا فريق ظعن.وإن كان الكوفيون يقدرون المحذوف اسما موصولا،والصحيح الأول. (عقله ، 2004م، ص111)

وسمع سيبويه (سيبويه، 1988م، 2 /345) بعض العرب الموثوق بهم يقول:" ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، يريد ما منهما واحد مات" (الزمخشري:122).

جاء في الكشاف بعد قوله تعالى:" وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ " (التوبة:101):ومن أهل المدينة مردوا:...يجوز أن يكون جملة معطوفة على المبتدأ والخبر إذا قدّرت:ومن أهل المدينة قوم مردوا على النفاق،على أنّ مَرَدُوا صفة موصوف محذوف، كقوله (الزمخشري، 305/2) : أَنَا ابنُ جَلَا وَ طَلّاعُ الثَّنَايَا .....

وجاء في الكشاف بعد قوله تعالى:" وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًاۚ" (النحل:67) : "ويجوز أن يكون"تتخذون":صفة موصوف محذوف، كقوله(الزمخشري:606/2) :

تَرْمِي بِكَفّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ

وجاء في الكشاف بعد قوله تعالى:" وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ " (النساء:159) "ليؤمنن به" : جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمننّ به". (الزمخشري، 588/1) ،ومما ورد في الشعر مجرورا ب"من"قول الشاعر: (العجلاني،1995م، ص38)

هَلْ الدَهْرُ إِلَّا تَارتَان فَتارةٌ أَمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي العيّشَ أَكْدحُ

ومما يكون المنعوت المحذوف فيه بعض اسم مجرور ب:"في" قول الشاعر:

لَوْ قُلْتَ مَا في قَوْمِهَا لم تِيثَمِ يَفْضُلُهَا في حَسَبٍ ومِيسَمِ

فجملة "يفضلها"نعتت منعوتا محذوفا تقديره : مافي قومها أحد يفضلها.

وما ورد سوى ذلك فإنه من ضرورات الشعر؛ كقول النابغة (الذبياني، 1976م، ص252).

كأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَني أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنّ

أي كأنك جمل من جمال بني أقيش.

5. التأويل والزيادة:

زيادة " ثم " :

قال تعالى:" حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَعَصَيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡۖ " (آل عمران:152)، ذكر أن جواب " إذا " محذوف وتقديره: حتى إذا فشلتم منعكم نصره. (الفراء، 1983، 238/1) وذكر أن "ثم" زائدة إذا كان "صرفكم" جواب "إذا". (ابن عطية،2001م، 524/1)

كذا نقل عن الأخفش (ابن هشام، 219/2) والكوفيون (ابن يعيش :15/5) القول بزيادة "ثم" في قوله تعالى:" وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ". (التوبة:118) واعترض على هذا صاحب البحر. (الشرقاوي، 1981م، ص64)

6. التأويل والتقديم والتأخير:

ومن ذلك قوله تعالى:" وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ " (الأنعام:100)،قوله تعالى:" شُرَكَآءَ الجن" : الجمهور على نصب "الجن" وفيه خمسة أوجه، أحدها: وهو الظاهر أنَّ "الجن" هو المفعول الأول، والثاني هو "شركاء" قُدِّم، و "لله" متعلِّق بشركاء. والجَعْل هنا بمعنى التصيير، وفائدةُ التقديم كما قالَه الزمخشري استعظامُ أن يُتَّخَذَ لله شريكٌ مَنْ كان مَلَكا أو جنِّيًا أو إنسِيًّا ولذلك قُدِّم اسم الله على الشركاء. ومعنى كونهم جعلوا الجن شركاء لله هو أنهم يعتقدون أنهم يخلقون من المضارّ والحيَّات والسباع كما جاء في التفسير. وقيل: ثم طائفة من الملائكة يسمَّون الجن كان بعض العرب يعبدها.

الثاني: أن يكون "شركاء" مفعولاً أول و "لله" متعلقٌ بمحذوف على أنه المفعول الثاني، و"الجنّ" بدل من "شركاء"، أجاز ذلك الزمخشري وابن عطية والحوفي وأبو البقاء ومكي. (الزمخشري، 1998م،380)

المبحث الثاني: متطلبات النص

ـالعدول عن الأصل بقرينة لفظية :

ومن الأمثلة على ذلك العدول عن أصل الإتباع بين النعت الحقيقي ومنعوته في العلامة الإعرابية إلى ما يخالفه وهو التزام الخفض بسبب المجاورة ، فالأصل في التابع أن يطابق المتبوع في الحركة الإعرابية ، وقد نص النحاس وابن الأنباري والعكبري والزمخشري على أن لصفة تتبع الموصوف في الإعراب. (الزمخشري، 2004م، ص119)، ولكن توسع النحاة المفسرون في باب الخفض على الجوار ولم يلتزموا المطابقة في الحركة الإعرابية،وظهر هذا التوسع في باب النعت والعطف، وقد ظهر التوسع والمخالفة خاصة عند العكبري و الزمخشري الذين خالفا أصول المذهب البصري -الذي لا يعترف بالخفض على الجوار- واتبعا رأي الكوفيين في هذا الباب.

ورد في كتب التفسير للنحاة المفسرين (الحلبي،61/10)عند إعراب قوله تعالى:" إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ" (الذاريات:58)، رفع وجر "المتين". وقرأ الأعمش ، وابن وثاب : "الْقُوَّةِ الْمَتِين" بالجر (أبو حيان، 131/8)، صفة للقوة على معنى الاقتدار (الزمخشري، 1998م، 621/5)، أو على معنى البطش (العكبري، ص1182) ،أو أنه ذهب إلى الحبل أو الشيء المفتول (الفراء، 1983م، 90/3) أو كأنه قال : ذو الأيد ،أو ذو الإبرام، أو لكونها مؤنثا غير حقيقي، وأجاز النحاس وابن جني أن تكون صفة لـ"ذو" وخفض على الجوار ، كقولهم : هذا جحر ضب خرب (الحلبي، 61/10).

وتوسع المفسرين هنا على القاعدة هو ما يعرف عندهم بالخفض على الجوار.

وأثبت بعض النحويين الإعراب على الجوار في العطف ، وخرج عليه : "من نار ونحاس" (الرحمن:35) في قراءة الخفض وقول امرئ القيس (السيوطي، 1998، 5/ 278) :

فظلَّ طُهاةُ اللحمِ مِنْ بينِ مُنْضِجٍ صَفيفِ شِواءٍ قَديرٍ مُعَجَّل

وقد ورد مثل هذا في التوكيد ،أنشد أبو الجراح:

يَا صَاح بلغ ذَوي الزَّوْجَات كلهم أَن لَيْسَ وصل إذ انْحَلَّت عرى الذَّنب

خفض " كلهم " لجوار " الزوجات " .

والذى عليه المحققون أن خفض الجوار في النعت قليل، وفي العطف ، وفى التوكيد نادر.

2- خروج التابع إلى باب آخر:

من أسباب التوسع التي ظهرت عندالنحويين المفسرين التوسع في العمل، فنجد أن عملا معينا لتابع أو لغيره قد أخرج الكلام من التبعية إلى باب آخر، أو من باب آخر إلى التبعية؛ مما يترتب عليه تعامل آخر بقواعد أخر، فيتسبب في حدوث توسع ما ، مما يضطر النحويين المفسرين إلى التخلي عن التمسك الحرفي بالقواعد التي نظروا لها ، وبالتالي يتوسعون على هذه القواعد حتى يجدوا مخرجا لهذه النصوص التي خرجت على نظام القاعدة (القوزي، 1983، ص32)، ومن أمثلة ذلك :

التوسع الإعراب في عطف الأفعال بسبب الصرف :

قال تعالى:" وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ" (الشورى:35)

وجه العكبري (ويعلم)، على النصب والرفع:

الأول: بالنصب وهي قراءة الجمهور.

الثاني: بالرفع، قراءة نافع وابن عامر. (أبو حيان، 521/7)

وقد وجه العكبري النصب على تقدير: وأن يعلم؛ لأنَّه صرفه عن الجواب، وعطفه على المعنى. (العكبري، ص 1134)

فنجد أن خروج الكلام من التبعية إلى الصرف أوجب عليهم التوسع في قواعد المطابقة التي نظروا لها وفرض عليهم تعامل آخر في باب غير التوابع، فسبب التوسع هنا هو التوسع في العمل وخروج الكلام إلى باب آخر غير باب التوابع.

***مخالفة النعت في الإعراب بسبب القطع:**

وإن كان النحاة قد نصوا على المطابقة في التوابع (الزمخشري، 2004م، ص 199) فإنهم أجازوا قطع النعت لأسباب بلاغية كإنشاء معنى المدح أو الذم وبالتالي تحدث المخالفة في الإعراب بين التابع والمتبوع (أبو حيان، 1998م، ص 1908)، وهنا تخرج الكلمة من باب التبعية إلى باب الإسناد ، فيحمل النعت على الاستئناف بتقدير مبتدأ مضمر ، أو فعل لا يجوز إظهاره ، ولم ينص النحاس ولا ابن الأنباري ولا العكبري ولا الزمخشري على مسألة قطع النعت عند التنظير للقواعد في التفاحة وأسرار العربية واللباب والمفصل. (العكبري، 1995م، 405/1)

قال النحاس :"اعلم أن النعت تابع للاسم في إعرابه"، وبوب لذلك بابا بعنوان :"باب ما يتبع الاسم في إعرابه". (النحاس، ص22)، وورد في إعراب القرآن للنحاس ما خالف ذلك،ومن ذلك قوله تعالى:" وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ" (المسد:4) بنصب (حمَّالة) .قرأعاصم " حَمَّالَةَ " بالنصب ، والباقون بالرفع. (ابن أبي طالب، 1982م، ص392)

أما النصب فعلى جهتين ، إحداهما : أن تجعلَ الحمالة قطعا ، والوجه الآخر أن تشتمها بحملها الحطب فيكون نصبها على الذم ". (ابن الأنباري، 1980م، 544/2)

واستحب الزمخشري قراءة النصب، فقد توسل إلى رسول الله بجميل من أحب شتم أم جميل. (الزمخشري : 4 / 297)

ولايتقدم بدل الكل على المبدل منه،لأنه لا يدرى أيهما هو المعتمد عليه بخلاف بدل البعض؛ فيقدم ولكن الأحسن إضافته نحو:أكلت ثلث الرغيف. (السيوطي، 154/3)، وفي البدل المطابق إن قدمنا البدل لم يعرب بدلا وإنما يعرب حسب موقعه في الجملة، وعندها يبنى على عامله ،ويتحول التركيب من البدلية إلى تراكيب أخر؛ كالنعت مثلا ،في قولك: جاءني أخوك زيد(الصبان:2004م، 107)، وكالحال الناشئة من تقدم النعت النكرة على المنعوت :كإعراب من أعرب "طلل"بدلا من قول الشاعر: لمية موحشا طلل

على أن تجعل "موحش" بالرفع كالاسم ، و"طلل" ترجمة عنه(الألوسي :190/22)

وكالحال المتقدمة على صاحبها،كقوله تعالى:" تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ " (الفرقان:10)،"جنات" بدل من "خيرا"، وكالمضاف إليه المقدم على المضاف :كقولك:طاب زيد نفسا(الصبان:2004م، 118)

ومن هذه المواضع كذلك النعت السببى:

كما فى " جاء على الكريمة أمه"، فالكريم وإن عومل على مستوى النحو على أنه صفة لعلي على يعد صفة لمرفوعه "أمه" ، لذلك إننا نصف عليا بكرم أبيه لا بكرمه،وكأن أصل الكلام فى الأول جاء على الموصوفة أمه بالكرم(القاعدة النحوية:201،أحمد عبد العظيم). ومثال النعت السببي:" وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ". (النساء:75)

ومنها كذلك إضافة الصفة إلى الموصوف وفيها تتقدم الصفة ويتأخر الموصوف ، كما في قوله تعالى:" إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ "(الواقعة:95) أى اليقين الحق. (عضيمة، 3،288/1972)

ومنها كذلك العلم المنادى الموصوف ب"ابن" ، حين يحرك بفتحة تعامل على أنها فتحت إتباع شكلى لحركة الفتح فى "ابن"،مثال: يا محمد ابن على، فمحمد منادى يجوز فيه - إلى جانب بنائه على الضم -أن يفتح فتحة إعراب أو فتحة بناء ، أو فتحة إتباع.

والرتبة على هذا النحو ناقضة للأصل المفترض ،مخالفة لما عليه القواعد من ضرورة تقدم المتبوع وتأخر التابع ، مع أن مقررات القواعد على غير هذا كله(القاعدة النحوية:201،أحمد عبد العظيم)

3-السياق :

اتجهت الدراسات النحوية من بعد سيبويه والخليل إلى الجانب التحليلي لا التركيبي، فأصبحت تُعنى بتحليل مكونات التركيب أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه مع العناية الواجبة في كل ذلك بالمعالم السياقية بوصفها ظواهر لا تبدو إلا في التركيب، ولكن النحاة لم يفطنوا إلى طبيعة التعارض الممكن بين مطالب التحليل ومطالب التركيب. (حسان، 1994م، ص16)،ولعل هذا هو سبب العتاب الذي وجهه سيبويه نفسه إلى طائفة من النحاة الذين كانوا يتهاونون بالقيمة الدلالية الناشئة عن الاختلاف في الأساليب إذا ظهر عندهم الإعراب، ويجعل سيبويه معرفة قبح وضعف التركيب أمثل من إعرابه وهى إشارة منه إلى طائفة من النحاة لم يهتموا بالدلالة والملابسات الحالية المقترنة بالعبارة. (سيبويه، 1988م، 80/2) كما يبدو أن هذا أيضا هو السبب في ثورة عبد القاهر الجرجاني على اللغويين العرب الذين لم يستفيدوا من المبدأ الجيد الذي وضعه سيبويه، ألا وهو ربط الكلام بمقام استعماله.

وكذلك انتبه الدارسون المحدثون لأهمية دلالة الحال وأثرها في الجملة ، ورأوا كما رأى القدامى من النحاة أنها تشمل المتكلم والسامع ، أو السامعين ، والظروف المحيطة بالموقف الكلامي ، والسابقة عليه ، وغير ذلك من العادات والتقاليد. (بشر، 1969م 173/2)

وقد أوْلَوْها اهتماما بالغا ، وأكدوا على أهمية دراستها ، وفهم مدى تأثيرها على شكل ومعنى العبارة المنطوق. (بشر،1962م، ص 46 – 47)

إذن، فأقصى ما يمكن أن نعترف به من فضل للنظريات الحديثة ونظرية " فيرث " السياقية، هو وضع الإطار النظري للفكرة في إطار نظرية متكاملة الجوانب، وتسميتها بنظرية السياق.

دلالة (ثُمَّ)على الاستبعاد:

ذهب كثير من العلماء إلى أن(ثُمَّ) تأتي لمعنى(الاستبعاد)؛إذا كان ما بعدها أمرًا مستبعد الوقوع بالنسبة لما قبلها،نحو قول الله تعالى:" ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ١ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٖ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمۡ تَمۡتَرُونَ "(الأنعام:1، 2.)

قال الزمخشري:"فإن قلت:فما معنى"ثم الذين كفروا بربهم يعدلون"؟قلت:استبعاد أن يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته، وكذلك"ثم أنتم تمترون":استبعاد لأن يمتروا فيه بعد ما ثبت أنه محييهم ومميتهم وباعثهم"(الكشاف ، الزمخشري: 4/2)،ولم يُسبق الزمخشري بهذا الرأي،فقد مزج بين النحو والبلاغة (الذهبي :2000، 132/1)، وهو من اجتهادات الزمخشري النحوية في التفسير، وكرر هذا المعنى عند قوله تعالى:" ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗ "(البقرة :74) فقال:"معنى "ثُمَّ قَسَتْ" استبعاد القسوة من بعد ما ذكر مما يوجب لين القلوب ورقتها (الزمخشري: 155/1)

وقال بعد قوله تعالى:" وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآۚ "(السجدة:22): " ثم أعرض عنها:للاستبعاد،والمعنى:أنّ الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل،كما تقول لصاحبك:"وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها"استبعادًا لتركه الانتهاز،ومنه (ثم) في بيت الحماسة:

و لا يكشف الغمّاء إلا ابن حرّة يرى غمرات الموت ثمّ يزورها

استبعد أن يزور غمرات الموت بعد أن رآها واستيقنها واطلع على شدّتها (الزمخشري515/3)

4-الاختلاف حول دلالة المصطلح:

و الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، لمناسبة بينهما. أو لفظ (معين) بين قوم معينين (الجرجاني:22) وهذا الاتفاق.....إن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحا نحويا، فكلمة (الاصطلاح) تعني: الاتفاق، وهذا الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية، هو ما يعبر عنه بالمصطلح النحوي" (القوزي، 22).

والنحو" بوصفه علما وصناعة لابد فيه من مصطلحات تكون أعلاما على موضوعات ومعانٍ يطلقها أصحاب هذه الصناعة فيفهمها الدارسون من أهلها" ،ولم يبعد المصطلح النحوي عن الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأن خلاف النحاة لم يقف عند المسائل النحوية فقط، بل تعداه إلى الخلاف في المصطلح، فقد استعمل الكوفيون مصطلحات تختلف عن المصطلحات التي استعملها البصريون(القوزي: 163) فضلا عن وجود مصطلحات مشتركة استعملها كلا الفريقين من نحاة المذهبين، فكانت النتيجة أن

شاعت في الدراسات النحوية مصطلحات خاصة بنحويي البصرة، وأخرى خاصة بنحويي الكوفة، وثالثة مشتركة بينهم ، وقد حدثت بعض التوسعات النحوية على القواعد التنظيرية بسبب المراد من المصطلحات حيث اختلف استخدام المدارس للمصطلحات، مما أدى إلى تداخل هذه المصطلحات مع بعضها البعض،وبالطبع حتم هذا التداخل علينا معرفة استخدام كل مدرسة لمصطلحاتها و التفرقة بين استخدام كل مدرسة للمصطلحات وقصدها من كل مصطلح أو ما يرادفه .

الصفة، والنعت، والبدل، والعطف بقصد عطف البيان:

لقد سمى سيبويه عطف البيان صفة، وبدلا، وعطفا، وعطفَ بيان(أبو جليدان: 2017، 65).

وفي الارتشاف: ما قاموا إلا زيد.نعت ويقصدون عطف البيان (أبو حيان: 1439).

ومما جاء في المغني:القاعدة العاشرة: رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة(أبو حيان :1/ 475) بعضهم (فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٖ مِّنۡهُمۡ(البقرة : 249)) لما كان معناه فلم يكونوا منه، بدليل (فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي) وقيل: إلا وما بعدها صفة، فقيل: إن الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازما، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير، وقيل: قليل مبتدأ حذف خبره، أي لم يشربوا(ابن هشام: 637/6.)

والملاحظ أن إطلاق لفظ النعت على ما هو غير مشتق في الأمثلة السابقة مناقض للقاعدة ، وبالتالي صرف هذا المصطلح إلى مراد عطف البيان والذي يكون في الجوامد.

النعت بقصد التوكيد:

وصف الضمير والوصف به :

نص النحاة على أن الضمير لايوصف مطلقا(عضيمة:385/3) ، ولايوصف منه عند الكسائي إلا ضمير الغائب لإبهامه في قولهم : " مررت به المسكين(السامرائي :330) ، ووافقه ابن مالك (ابن مالك:182/3.)

- جاء في المفصل:" والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة (الزمخشري:119)
- وكذا منع النحاس - وتبعه مكي - وصف الضمير بشدة ، واشتد في النكير على من أعرب "كلا" وصفا للضمير في "إنا" ، ووصفه بأعظم الخطأ، في قول الله تعالى : " قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُلّٞ فِيهَآ " (غافر:48.).

قرأ الجمهور برفع (كلّ) بالابتداء وخبره (فيها) والجملة خبر(إنَّ). قاله الأخفش (القرطبي: 18 / 367). وقرأ عيسى بن عمر وابن السميفع بالنصب (ابن عطية: 4 / 563).

ونقل المعربون عن الكسائي والفراء جواز نصب (كل) على النعت للمضمر المنصوب بـ (إنَّ) ولا يجوز النصب عند البصريين ، قال مكي القيسيّ : " لأن المضمر لا يُنعت (السامرائي: 33) ، ولأنَّ (كلا) نكرة في اللفظ ، والمضمر معرفة ، ووجه قولهما أنه تأكيد للمضمر ، والكوفيون يسمون التأكيد

نعتا "(ابن هشام:175/6)، ونسب أبو جعفر النحّاس إلى الكسائي والفراء الجواز، ومن ذلك قوله تعالى:"يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡمَلِكِ ٱلۡقُدُّوسِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ "(الجمعة : 1).

أورد النحاس أربعة أوجه إعرابية في كلمة (الملك) حسب القراءات الواردة فيها.

الأول : أن تكون مخفوضة بالتبعية على أنها نعت للفظ الجلالة (الله) المخفوض بحرف الجر .

الثاني : النصب على " أعني " كقول العرب : الحمد لله أهل الحمد.

الثالث : أن تكون مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو الملك القدوس إلخ.

الرابع: الرفع على أنها مبتدأ ، و"الذي" خبره، و"هو" توكيد(النحاس:425/4).

والكوفيون يسمون التأكيد نعتا (مكي: 267/2) ".

والملاحظ أن استخدام مصطلح النعت بمعنى التوكيد أدى إلى إشكالية وهي أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به، فهذا متعارض مع القاعدة عندهم ، ولذا فقد صرف المعنى إلى التوكيد، فلولا معرفتنا بهذا التداخل بين مصطلحي النعت والتوكيد لما أمكننا فض هذا الإشكال.

الصفة بقصد البدل:

، جاء في المفصل:" والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة (الزمخشري:119) . وجعله الزمخشري في الكشاف وصفًا في بعض المواضع (عضيمة :385/3). ففي قول الله تعالى:"إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ "(المائدة:109) قرئ(علام) بالنصب، على حذف الخبر لفهم المعنى،ثم نصب (علام الغيوب) على الاختصاص أو على النداء، أو هو صفة لاسم (إن)" (الزمخشري :311/2).

وهذا الوجه الأخير لا يجوز لأنهم أجمعوا على أن ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يجوز أن يوصف، وأما ضمير الغائب ففيه خلاف شاذ للكسائي (عضيمة:440/3).

وتأول السمين الحلبي كلام الزمخشري مدافعا عنه بقوله:"يجوز أن يكون صفة لاسم "إن" ؛ بأن اسمها هنا ضمير مخاطب ،والضمير لايوصف مطلقا عند البصريين ،ولايوصف منه عند الكسائي إلا ضمير الغائب لإبهامه في قولهم:"مررت به المسكين"مع إمكان تأويله بالبدل وهورد واضح على أنه يمكن أن يقال :إنما أراد بالصفة البدل ،وهي عبارة سيبويه ؛ يطلق الصفة ويريد البدل (الألوسي:489/4).

التخصيص"و"الصفة"و"النعت"و"البدل" و"التكرير" و" التحقيق" بقصد التوكيد:

إن التوكيد معنى تعددت مصطلحاته لدى القدماء، ففضلا عن لغتي (التوكيد والتأكيد)، فقد أُشير إليه تحت مصطلح : "التخصيص"و"الصفة"(ابن هشام: 175/6) و"البدل" و"التكرير" و" التحقيق " (القوزي 140،1983) ففي قوله تعالى : " فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ" (الحجر: 30) ذكر النحاس وتبعه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أن (أَجْمَعُونْ) عند الخليل وسيبويه توكيد بعد توكيدٍ (أبو حيان : 6 / 479)، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه قائلاً : " فأما نفسه حين قلت : رأيته إيّاه نفسه فوصفٌ بمنزلة هو،وأيّاه بدلٌ،وإنما ذكرتهما توكيدا كقوله تعالى : (فَسَجَدَ الملائِكَةُ كُلُّهُمْ أجمعونْ) (سيبويه، 1988م،393/1). أي أنه توكيد ثانٍ .

الاختصاص بقصد المدح:

من المصطلحات التي اضطرب فيها الزمخشري "مصطلح الاختصاص"، فقد قال بعد قوله تعالى:" قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ (البقرة :133): "إِلَهًا وَاحِدًا" بدل مِن" إِلَهَ آبَائِكَ"...أو منصوبة على الاختصاص(أبو السعود: 265/1) ، وهو مُعترض عليه ؛لأن الاختصاص لا يقع في النكرات، و(إلها) هنا نكرة (ابن هشام:74/4).

ولعل الزمخشري قصد المدح ؛ لأنه لا يمتنع فيه أن يقع في النكرات ؛ ولأن الزمخشري جمع بين المدح والترحم والاختصاص في كتابه تحت عنوان واحد (الاختصاص) ؛ فكأنهم عنده شيء واحد ، إضافةً إلى أنه ذكر هذا البيت (الهذلي، 1995م:184/2) :

وَيأوِي إلى نسوةٍ عُطَّلِ وشعثا مراضيعَ مثلَ السَّعالي

على أن كلمة (شعثا) منصوبة على الاختصاص ، وقد وقعت نكرة ، مما يفيد أن الزمخشري ربما يجيز في الاختصاص وقوعه في النكرة (الزمخشري:68).

واعترض أبوحيان على الزمخشري بقوله:" نصّ النحويون على أنّ المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهمًا" (أبو حيان:574/1).

وردّ السمين الحلبي اعتراض شيخه بقوله:" لا يعنى الزمخشري الاختصاص المبوَّب له في النحو،نحو:"نحن ـ معاشر الأنبياء ـ لا نورث" (ابن حجر:338/1)،إنَّما عني: النصب بإضمار فعل لائق،وأهل البيان يسمون هذا النحو اختصاصًا"(الألوسي :80/3.).

يتبين مما سبق أنّ الزمخشري استخدم الاختصاص استخدامًا واسعًا،وأراد به ما نُصِب على المدح ، والذمّ ، والترحم،كما ذكر في المفصَّل (علي:172).

5-تناقض النحوي مع نفسه في الحكم:

مما يلفت النظر أنّ النحاة المفسرين في بعض الأحيان كانوا يناقضون أنفسهم فيثبتون الشيء في موضع من كتبهم ، ثُم ينفونه في موضع آخر أو في كتاب آخر لهم.

ويرجع السبب في ذلك إلى أنّهم في كتب النحو كانوا يتعاملون مع نحو القواعد؛ فيقررونها ويشرحونها ويستعينوا بأمثله مختلفة ، أمّا في كتب التفسير فهم يتعاملون مع نصٍّ متكاملٍ هو نصّ القرآن الكريم ؛ فيختارون الوجه الإعرابي الذي يتناسب مع معناه وإعجازه .

ولقد كان هذا مما أخذه ابن هشام على بعض المعربين أنهم لا يراعون الشروط المختلفة بحسب الأبواب، لأن العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط، ومما وقع فيه التناقض :-

1- وصف الضمير والوصف به:

نص النحاة على أن الضمير لايوصف مطلقا (ابن يعيش:246/2) ، ولايوصف منه عند الكسائي إلا ضمير الغائب لإبهامه في قولهم : " مررت به المسكين (السامرائي :330) ، ووافقه ابن مالك (ابن مالك: 182/3)

- جاء في المفصل:" والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة (الزمخشري:119)، وجعله الزمخشري في الكشاف وصفًا في بعض المواضع. فقال عند قول الله تعالى:" إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ " (المائدة:109) ، قرئ (علام) بالنصب، على حذف الخبر لفهم المعنى ثم نصب (علام الغيوب) على الاختصاص أو على النداء، أو هو صفة لاسم (إن) (الزمخشري :311/2)

2- النعت بالعلم:

نص النحاة على أن الأعلام لا ينعت بها؛ لأنها ليست بتحلية، ولا نسب، ولا يكون النعت إلا بواحد منهما، أو بما كان في معناه (عبد اللطيف: 176) ".

قال الزمخشري في المفصل:" والعلم مثله-أي الضمير- في أنه لا يوصف به (الزمخشري: 119).

وقد خالف الزمخشري نفسه وخالف جمهور النحاة وأجاز ذلك عند قول الله عز وجل:" ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ " (الزمر:6):قال الزمخشري:"ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان، وربكم خبرا لولا أن المعنى يأباه (أبو حيان:292/7) ".

3- وصف كم :

اتفق النحاة أن " كم " لا توصف ولا يوصف بها ؛ وذاك أن " كم " متوغلة في البناء،وكل اسم متوغل في البناء لا يوصف ولا يوصف به،كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية والآن وبعد وقبل (السيد:245)،ولكن خالف العكبري والزمخشري جمهور النحاة فأجازا وصف " كم " الخبرية ، ففي قوله تعالى:" وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا "(مريم:74)، نص أبو البقاء على أن (هم أحسن) صفة لكم (العكبري:1177) ، و جاء في الكشاف: "(هم أحسن) في محل نصب صفة لكم (القرشي، 1414هـ ، 450) ".

4- النعت بـ " من ":

ونص النحاة على أنه لا يقع من الموصولات وصفًا إلا ما في أوله اللام، نحو: الذي والتي ومشتقاتها، وذو ،وذات الطائيتين (أبو حيان:1921)؛ ولا يوصف إلا بهم من الأسماء الموصولة (ابن مالك:183/3).

خالف الفراء وابن عطية جمهور النحويين : في احتمال أن تكون (من) نعتًا ففي قول الله تعالى :

" هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ" (ق:33:31)، قال الفراء:"من" تابعة خفضا لكل (الفراء 79/3).وإن كان كلامه يحتمل الوصفية أو البدلية. وقال ابن عطية: يحتمل أن تكون (من) نعتًا (ابن عطية:166/5).ووافقه السيوطي(أبو غنيم، 2008م، 52)

5- الاشتقاق في عطف البيان:

نص النحاة على أن عطف البيان لا يأتي إلا جامدًا. (علي ، 2006م، ص86)، وقد عرف الزمخشري عطف البيان بأنه: "اسم غير صفة". (الزمخشري، 2004م، 124)،وورد في الكشاف في قوله تعالى:" مَلِكِ ٱلنَّاسِ ٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ " (الناس:2، 3)، قال الزمخشري:"ملك-إله"عطف بيان، مع أنهما مشتقان،وعطف البيان لا يأتي إلا جامدا. (السيد: 416.)

6- وصف المعرف بالمبهم:

قال في المفصَّل:"ومن حق الموصوف أنْ يكون أخصّ من الصفة،أو مساويًا لها؛ولذلك امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم وبالمضاف إلى ما ليس معرفًا باللام؛لكونها أخصّ منه، نحو:جاءني الرجل صاحب عمرو". (الزمخشري، 2004م، ص120)

وقال في الكشَّاف في قوله تعالى:"وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٌ "(الأعراف:26) :"{لِبَاسُ التَّقْوَىَ} ارتفاعه على الابتداء،وخبره إمّا الجملة التي هي{ذَلِكَ خَيْرٌ}كأنه قيل:ولباس التقوى هو خير؛لأنّ أسماء الإشارة تقرب من الضمائر فيما يرجع إلى عود الذكر،وإمّا المفرد الذي هو خير، وذلك صفة للمبتدأ،كأنه قيل:ولباس التقوى المشار إليه خير" (الزمخشري:435).

7-إبدال الظاهر من المضمر:

وهو أن يبدل الاسم الظاهر من المضمر الغائب دون المتكلم أو المخاطب (أبو سرور، 2013م، ص210)، وعند النحاس لا يجوز الإبدال من ضمير الحاضر (النحاس:73/1)، ووافق العكبري مذهب البصريين فقال:" وكل الأسماء يصح أن يبدل منها إلا ضمير المتكلم و المخاطب (العكبري:412/1).

وفي المفصل: ويبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب. تقول رأيته زيدا، ومررت به زيد، وصرفت وجوهها أولها. ولا تقول بي المسكين كان الأمر ولا عليك الكريم المعول. (الزمخشري، 2004م، 123)

وقد جاء عندهم في التفسير خلاف ذلك، فأبدلوا من ضمير الحاضر"المتكلم والمخاطب " ومن الآيات التي جاءت في ذلك: قوله تعالى:" لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ " (الأحزاب:21) ،" لمن" بدل من " لكم " (الزمخشري، 1998م، 58/5) وكقوله تعالى:" قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا " (المائدة:114)، فكلمة "أول" بدل "كل" من الضمير "نا" المجرور باللام. (الزمخشري، 1998م، 314/2)

وجاء عند ابن الأنباري إبدال المظهر من ضمير المخاطب في قوله تعالى:" قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ". (الأنعام:12)؛ فقال ابن الأنباري:" الذين " بدل من"كم"في" ليجمعنكم" وهو بدل اشتمال، وبه قال الأخفش. (الراشدي،2013م، 52)

8_ مخالفة عطف البيان في التعريف والتنكير:

وكذا فعل الزمخشري (الزمخشري، 1998م، 130/5) في قوله تعالى:" قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثۡنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ" (سبأ:46)، فأعرب المصدر المؤول" أن تقوموا" عطف بيان لواحدة، ورد ذلك السمين الحلبي لتخالفهما تنكيرا وتعريفا (السمين الحلبي:199/9)

9- مجيء عطف البيان نكرة:

في قول الله تعالى: " يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ" (المائدة:95)،قال النحاس:"هديا" نصب على المصدر أو الحال أو البيان (النحاس:41/2) ".

وبالرغم من اشتراط المذهب البصري للتعريف في عطف البيان إلا أن النحاس خالف مذهبه البصري وأعرب " هديا "عطف بيان بالرغم من أنها نكرة (الأشموني :164/3).

*ومما ورد في اللباب:"فإنه-أي عطف البيان_ كالموصوف في التعريف والتنكير وجميع ما ذكرنا".
*وبالرغم من أن العكبري نص في اللباب على أن عطف البيان يجوز فيه التنكير إلا أننا لم نره يطبق ذلك لا في التبيان ولا في الإملاء، فقد ذكر العكبري (العكبري :409/1):"فإنه-أي عطف البيان_ كالموصوف في التعريف وفي جميع ما ذكرنا، فالآيات التي استدلوا بها على مجيء عطف البيان منكرا:

أ- قوله تعالى:" مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ " (إبراهيم: 16)

بالنظر إلى إعراب هذه الآيات (إبراهيم:16، سبأ:16، المائدة:95، النور:35.) نلحظ أنه لم يعرب أيا منها عطف بيان ، وإنما أعربها كلها بدلا. (العكبري:67/2)

6- الوهم:

*مخالفة عطف البيان للمتبوع في التعريف والتنكير :

أعربَ الزمخشريُّ "مَقَام" عطفَ بيانٍ لـ" آيَاتٌ" (الزمخشري،1/ 586) في قوله تعالى: "فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ " (آل عمران:97)؛ فقد ذهب الزمخشري إلى جواز المخالفة بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتنكير (الصبان:126/3)

قال ابن مالك، وأبو حيان :" هو مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه". والتخالف لم يذهب إليه ذاهب، إنما هو وهم من قائله. (أبو حيان :387/7)

ولقد كان مما أخذه ابن هشام على بعض المعربين أنهم لا يراعون الشروط المختلفة بحسب الأبواب (ابن هشام: 6/ 173)، لأن العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

ومما أورده ابن هشام على ذلك: اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت. ومن الوهم في الأول قول الزمخشري (السيد، ص416) في (مَلِكِ ٱلنَّاسِ، إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ) إنهما عطفا بيان ، والصواب أنهما نعتان، ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو : " مررت بهذا الرجل " : "إن الرجل نعت"، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف

البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك، فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت.

ومما أورده ابن هشام كذلك : اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكير للحال، والتمييز، وأفعل من، ونعت النكرة. ومن الوهم في الأول قول جماعة في "صديد " من قوله تعالى: (وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ) ، وفى طعام مساكين من (أَوۡ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ) فيمن نون كفارة: " إنهما عطفا بيان "، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلا، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات. (ابن هشام،173/6)

7- القراءات :

هناك علاقة وطيدة بين النحو والقراءات؛ إذ لا غنى لعلم القراءات عن نحوٍ يوجه تلك القراءات، وعندما يحتدم الخلاف النحوي كما هو الحال بين البصريين والكوفيين نجد أن الاستشهاد بالقراءة القرآنية قائم على أشُدّه , وحاضر في كل مساجلات الخلاف , وذلك يظهر جلياً في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ؛ إذ كل فريق في أكثر من مقام حاول الاستشهاد بقراءة تدل على صحة مذهبه واستقامة منهجه , وربما كان الكوفيون أكثر استشهادا بالقراءات من البصريين , لكن في النهاية كلا الفريقين جنح إلى الاستشهاد بالقراءات متى وجد لذلك سبيلاً , ولو تصفحنا كتاباً في الخلاف النحوي ككتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف " لو جدنا أنه تضمن عدة قراءات سيقت لأجل الاستشهاد بها على الفريق المخالف , فمثلا:في " جواز العطف على الضمير المجرور" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض , وذلك نحو قولك : مررت بك وزيدٍ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز , أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنْزيل وكلام العرب , قال الله تعالى " يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ " (النساء : 1) بالخفض في كلمة " الأرحام" وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات. (ابن الأنباري، 463/2)

*مخالفة النعت بسبب الخفض على المجاورة :

نص النحاس وابن الأنباري والعكبري والزمخشري على أن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب. (الزمخشري، ص 119)، وورد في كتب إعرابهم (الحلبي:61/10) قوله تعالى:"إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين" (الذاريات: 58)؛ برفع وجر "المتين".

8- اشتباه المعنى على المعرب :

ومنه " ثم " العاطفة والتي ظنها الطبري" ثم" الظرفية المفتوحة الثاء (ابن هشام:233/2) عند قوله تعالى:" قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتاكُمْ عَذابُهُ بَياتاً أَوْ نَهاراً ماذا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ، أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ " (يونس :50، 51)؛ قال الطبري: أهنالك إذا وقع عذابُ الله بكم أيها المشركون "آمنتم به "، يقول: صدّقتم به في حالٍ لا ينفعكم فيها التصديق، وقيل لكم حينئذ: آلآنَ تصدّقون

به، وقد كنتم قبل الآن به تستعجلون، وأنتم بنـزوله مكذبون؟ فذوقوا الآن ما كنتم به تكذّبون، ومعنى قوله: (أثم)، في هذا الموضع: أهنالك ، وليست " ثُمَّ" هذه هاهنا التي تأتي بمعنى العطف (الطبري، 190/12)

الخاتمة:

يعد التَّوسُّعُ ضربا من التَّصَرَّفِ ، وأسلوبا متميزا من أساليبِ الكَلامِ العربيِّ ، ونمطا من أنماطِ التَّعبِيرِ ، وَظَاهِرة راقية مِن ظواهر العَربيَّةِ ، يرتادُها الشاعرُ وَالناثرُ عَلى حدٍّ سواءٍ .

وقد تعرضنا في الصفحات السابقة لتعريف التوسع ودللنا بالأمثلة على كثرة وجود هذه الظاهرة في اللغة العربية حيث إنها لم تكن ظاهرة عرضية وإنما وجدت بكثرة كاثرة في نصوص اللغة العربية ، وقد بينا أهم الأسباب التي كانت وراء هذه الظاهرة ، مؤكدين على أن النحاة حينما قعدوا ونظروا للقواعد كانت لهم نظرة استشرافية عميقة جدا، تراعي اتساق القاعدة مع النصوص، ولذلك تعرضنا لبعض الأسباب المهمة التي لو اطلع عليها الباحثون لأدركوا مدى التوافق بين النص والقاعدة ، وكان من أهمها أسباب تعود للتأويل ؛ كالتأويل بالحمل على المعنى ، و التأويل بالتضمين ، والتأويل بالتقدير ، و التأويل بالحذف، والتأويل بالزيادة ، والتأويل بالتقديم والتأخير.

إضافة إلى بعض الأسباب التي تعود لمتطلبات النص: كالعدول عن الأصل بقرينة لفظية، وخروج التابع إلى باب آخر ، والسياق ، والمصطلحات، وتناقض النحوي مع نفسه ، والوهم ، والقراءات ، واشتباه المعنى على المعرب ، وغير ذلك من الأسباب لتي لا يسعنا المجال للحديث عنها هنا، ومثلت هذه الأسباب جانبا مهما في بيان قدرة النحو والعربية على المرونة واستيعاب كل جديد، ودحض الدعوات الزاعمة لجمود النحو .

وقد أسفر البحث في هذه الظاهرة عن بعض النتائج ، والتي كان من أهمها ما يلي.

أهم النتائج:

1- ظاهرة التوسع النحوى كانت ظاهرة بوضوح في تفاسير النحاة المفسرين ولم تكن مسائل عرضية .
2- وجود هذه التوسعات مع بيان أسبابها دليل شجاعة اللغة العربية ومرونتها وصلاحيتها لكل العصور، ولا أدل على ذلك من التوسعات النحوية واللغوية الكثيرة جدا في كتب التفسير.
3- أهمية المعنى ، والتضمين ، والرتبة، والحذف، والزيادة ،والقراءات، و الوهم، واختلاف المصطلحات في التوسع على القاعدة.
4- بيان دَوْرِ النحو و دور نحو الجملة في تفسير النصّ ، فنحو الجملة يتناول شرح القاعدة النحوية كاملة،ويُظهِرها بالأمثلة المختلفة بعيدة عن سياقها.أمَّا نحو النصّ فهو يأخذ من النحو ما يحتاج إليه التفسير وحسب ، فهدف كلٍّ من الاتجاهين مختلف.
5- يعد النعت من أكثر التوابع وروودا في لبحث يليه العطف بنوعيه ثم البدل وأخيرا التوكيد، ويعد الزمخشري أكثر المفسرين تعرضا لهذه القضية .

المراجع:

- ابن أبي طالب ، أبو محمد مكي ،1402 هـ - 1982م، *التبصرة في القراءات السبع* ،ط2، تحقيق د. محمد غوث الندوي ، الدار السلفية - بومباي – الهند .
- ابن الأنباري،1377هـ، 1957م، *أسرار العربية*،د.ت، تحقيق : محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق
- الأنباري ،عبد الرحمن بن محمد، 2002م،*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* ،ط1، تحقيق د. جودة مبروك، مراجعة : د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، 1400 هـ - 1980م ، *البيان في غريب إعراب القرآن* ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الأندلسي ،لأبي حيان ،1998م ،*ارتشاف الضرب من لسان العرب*،ط1، تحقيق:د. رجب عثمان محمد، مراجعة :د. رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي،القاهرة.
- الأنصاري ، ابن هشام ، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب ، دار التراث العربي – الكويت ، بدون تاريخ.
- ابن الأثير، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت.
- بشر ، د. كمال ، 1969م ، دراسات في علم اللغة ، دار المعارف - القاهرة.
- بشر، كمال ، 1962م، *قضايا لغوية* ، دار الطباعة القومية – الفجالة .
- البكاء ، د. محمد كاظم، 1989 م ، *منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي* ، ط 1 ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد .
- التميمي ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي ، ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م ، *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*, مطبعة المقتطف ، مصر .
- الجاسم ، د.محمود حسن ، *أسباب التعدد في التحليل النحوي*، كلية الآداب ،جامعة حلب.
- الجزولي ، فخر الدين محمد الحسن، 2005م ، *المعرف بأل و إن و أخواتها والاستثناء والبدل في كتاب شذور الذهب لابن هشام*، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان.
- أبو جليدان، موسى سالم إبراهيم،1439هـ ، 2017م، *التوجيهُ النحويُ لتداخُلِ التوابعِ في القرآنِ الكريم* ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان ،د.ت، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار،المكتبة العلمية .
- جيجك، محمد خليل،1419هـ/1999م ، *ثراء المعنى في القرآن الكريم*، ط1، دار السلام، القاهرة، مصر.

- ابن الحاجب ، عمر بن عثمان، 1989م، *أمالي ابن الحاجب* ، ط1 ، تحقيق فخر سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ودار عمار - عمان .
- حسان، د.تمام،1981م، *الأصول دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي* ، ط1 ، دار الثقافة، المغرب .
- حسان ،أ.د.تمام ، 1994م ، *اللغة العربية معناها ومبناها* ،دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب.
- حسن، شاكر محمود حسين، 1430هـ/2009م، *اتساع المعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد).
- الحلبي ، أحمد بن يوسف ، السمين، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* ،د.ت ، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق .
- الحموز، عبد الفتاح، 2008 م، *انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى*، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.
- الخليل ، 1405 هـ - 1985م ، *الجمل في النحو* ،ط1، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الدلابيح ، محمد فضل، 2002 م ، *دليل القاعدة النّحوية عند سيبويه* ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ،الجامعة المستنصرية .
- الدليشي، سوسن خلدون عبد اللطيف،1431هـ ، 2010م، *الاتساع في المعنى في تفسير أبي السعود* ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، الجامعة الاسلامية ، بغداد.
- الذبياني، النابغة، 1976م ، *ديوان النابغة* ،تحقيق:محمد الطاهر بن عاشور،الشركة التونسية.
- الذهبي، د.محمد حسين،2000م، *التفسير و المفسرون*، مكتبة وهبة،عابدين،القاهرة.
- الراشدي ، فوزي حسين عبد الله ،2012، 2013 م، *اعتراضات أبي البقاء العكبري على النحاة في كتابه المتبع في شرح اللمع* ، رسالة ماجستير ، كلية اللغات ، جامعة طرابلس ، ليبيا .
- الرضي ، 1996م، *شرح الرضي على الكافية* ، ط2 ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس – بني غازي .
- الزجاج،1404هـ، 1982م، *إعراب القرآن المنسوب للزجاج* ، تحقيق: إبراهيم الأبياري،دار الكتاب المصري، القاهرة .
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، 1418هـ، 1998م، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، ط1 ، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض،مكتبة العبيكان .
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، 1425هـ،2004م ، *المفصل في صنعة الإعراب*، ط1، تح : د.فخر صالح قدارة، دار عمار.

- زوين، علي ،١٩٨٦ م، *منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث* ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد .
- السامرائي، د.فاضل صالح ،1998م ، *الجملة العربية تأليفها وأقسامها* ، منشورات المجمع العلمي، بغداد.
- السامرائي ، د. فاضل صالح، 1390هـ، 1971م، *الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري*، مطبعةالإرشاد بغداد.
- ابن السراج ، أبو بكر،د.ت، *الأصول في النحو* ، ط3 ،تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- أبو سرور ، عيسى حسان عبد الحميد ، 2013م، *أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنية في الكشاف* ، رسالة دكتوراه، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة.
- السعران ، د. محمود ، 1962م ، *علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي* ، دار المعارف – مصر .
- أبو السعود ،د.ت، *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم* ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض.
- سيبويه ،1988م، *الكتاب*، ط3 ، تحقيق: عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- السيد ، د.إيمان حسين ، 1427هـ ، 2007م، *اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن*، ط1، دار البحوث ، دبي ، الإمارات.
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1418 هـ - 1998 م ، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* ، ط1 ، تحقيق أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت – لبنان .
- الشرقاوي ، د. عفت، 1981م، *بلاغة العطف في القرآن الكريم: دراسة أسلوبية*، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان.
- شكري محمد عيّاد ، 1988 م، *اللغة والإبداع ، مبادئ علم الأسلوب العربي*، ط 1.
- الشمسان، أبو أوس إبراهيم ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، *الجملة الشرطية عند النحاة العرب*،ط ١ : تقديم : أ. د محمود فهمي حجازي،مطابع الدجوي ، عابدين
- الصفاقسي، *غيث النفع في القراءات السبع* ، إشراف مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر.
- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير، 1422 هـ - 2001 م، *جامع البيان عن تأويل آي القرآن* ، ط1 ، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ،و د. عبد السند حسن يمامة ، دار هجر للطباعة .
- عبد الغني ، محمد عقله محمد،2004م، *التوابع في كتاب الكشاف للزمخشري*، رسالة ماجستير، كلية الآداب ،جامعة اليرموك.

- عبد اللطيف ، د . محمد حماسة، 1984 م ، *تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية* ، مقال بسلسلة دراسات عربية وإسلامية ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، العدد الثاني .
- عبد اللطيف، د.محمد حماسة ، *التوابع في الجملة العربية* ، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1991م.
- عبد الله، أحمد محمد أحمد ،1431 هـ - 2010 م ، *تعدد التوجيه النحوي في المحرر الوجيز* لابن عطية من منظور دلالي نحوي ، رسالة ماجستير ،دار العلوم ، القاهرة.
- عبد الله ، خالد حسين أحمد،2009 م، *الصفات المفردة في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية في صفات العاقل* ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين.
- العجلاني،1416هـ، 1995م، *ديوان العجلاني*، تحقيق: د.عزة حسن ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان .
- ابن عصفور،1972م، *المقرب*،ط1، تحقيق:أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري.
- ابن عطية ، أبو محمد عبد الحق بن غالب 1422 هـ - 2001م، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* ، ط1،تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان.
- عمر ، د.أحمد مختار، 1408 هـ - 1988م، *معجم القراءات القرآنية*، ط2 ، ود. عبد العال سالم مكرم مطبوعات جامعة الكويت .
- عضيمة ، محمدعبد الخالق، 1392هـ ، 1972م، *دراسات لأسلوب القرآن*، الكتاب: محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث – القاهرة.
- ابن عقيل، 1400هـ - 1980 م ، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ط20 ، بهاء الدين بن عقيل ، العقيلي المصري الهمداني ، دار التراث– القاهرة .
- ابن عقيل، بهاء الدين، 1402هـ - 1982 م، *المساعد على تسهيل الفوائد* ، ط1 ، تح: د. محمد كامل بركات.
- العكبري، *إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات*، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.
- العكبري ،*التبيان في إعراب القرآن* ،تح: علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، 1416هـ، 1995م، *اللباب في علل البناء والإعراب*، ط1، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان
- عواد ،د.صكر خلف ،2010 م، *الحذف في الصفة والموصوف بين الصناعة النحوية والقرائن السياقية*، جامعة كركوك، كلية التربية، بحث منشور بمجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية،المجلد السابع عشر، العدد السابع .

- العوام ،أ.د. محمد فريد أحمد حسن ، *طرائق استيعاب الجديد في النحو العربى*، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- عياش، منذر، 1990م، *مقالات في الأسلوبية* ، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- أبو غنيم، خليل محمود محمد، 2008م، *اعتراضات ابن عادل النحوية على الزمخشري*، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخليل.
- الفارابي ، أبو نصر محمد بن محمد ، ١٩٨٦م، *الحروف* ، حققه: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت لبنان .
- د.فاضل صالح السامرائي1421هـ/2000م، *الجملة العربية والمعنى*، ط1، دار ابن حزم، بيروت.
- الفراء ، أبو زكريا ، يحيى بن زياد ، 1403هـ-1983م، *معاني القرآن* ، ط3 ، عالم الكتب – بيروت.
- القرشي ، محمد حماد ساعد ، 1414هـ ، *تعقبات أبي حيان النحوية للزمخشري* ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ، السعودية .
- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، 1427 هـ - 2006م ، *الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان* ، ط1 ،تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان .
- القوزي، عوض حمد، 1983م، *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري* ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.
- القيسي ،مكي بن أبي طالب ، *مشكل إعراب القرآن* ، تحقيق ياسين محمد السواس،دار المأمون للتراث – دمشق،بدون تاريخ.
- كاظم ، صباح عبد الهادي، 2002 م ، *المصطلح النحوي في كتاب سيبويه* ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية .
- المالقي ، أحمد بن عبد النور، 1975م ، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، ط1 ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق .
- ابن مالك ، 1422 هـ - 2001م ، *شرح التسهيل*، ط1 ، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- المبرِّد ،1994م ، *المقتضب*،ط3 ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،القاهرة.
- المرقشين،1995م ، *ديوان المرقشين*،ط2 تحقيق : كارين صادر، دار صادر ، بيروت.
- ابن منظور ، *لسان العرب* ، تحقيق عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف .

- الموصلي، موفق الدين أبو البقاء ، يعيش بن علي ، 1422 هـ - 2001م، *شرح المفصل للزمخشري* ، ط1 ، تحقيق:د.إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت – لبنان .
- النجادي، صادق فوزي دباس، 1425ه/1999م، *التوسع في المعنى في كتاب الأصول في النحو لابن السراج* ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب .
- النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، 1405 هـ - 1985 م، *إعراب القرآن* ، ط2 ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب – النهضة العربية .
- النحاس، أبو جعفر، 1385هـ، 1965م، *التفاحة في النحو* ، تحقيق كوركس عواد، مطبعة العاني ،بغداد.
- النجادي، صادق فوزي دباس، 1425ه/1999م، *التوسع في المعنى في كتاب الأصول في النحو لابن السراج* ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية.
- ابن هشام ، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ،د.ت، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
- هلال، د. محمد غنيمي، 1963م، *المواقف الأدبية* ، معهد الدراسات العربية العالية .
- الياسري، فاخر ، د. ت، *خطرات في اللغة العربية*، د. ط، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

Among the causes of grammar among the grammarians of the interpreters until the end of the sixth century AH (in the chapter on the offspring)

Ahmed Abdel Azim Abdel Salam Ahmed
(PHD)Degree – Arabic language and its literature Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu,Ain Shams University – Egypt
Ahmedabdelazem148@gmail.com

Amal Ibrahim Gomaa
Professor of Arabic language and its literature Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
amal.ibrahim@women.asu.edu.eg

Mohamed Ahmed Farid
Professor of Arabic language and its literature Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
mohamed.elawam@women.asu.edu.eg

Abstract

Expansion is a form of act, a distinct style of Arabic speech methods, and a refined phenomenon of Arabic Language phenomena, whose manifestations are manifested in many chapters of Arab speech; such as omission, addition, briefing, synopsizing, anastrophe and depending on the meaning; so they called the "expansion" chapter of the language and what was included under it of eloquence and metaphor for the courage of Arabic language because due to its specialism to it and its mastery of it as such style can't be separated from the norms and rules of the Arabic language.The importance of this subject lies in the presence of such phenomenon in abundant way in the Arabs' speech. Therefore, the study of its causes confirms the harmony between the text and the rule and that there is no real conflict between the text and the rule, but rather the flexibility, courage and expansion of the Arabic Language.The research presented a definition of expansion; to be evidenced by examples of the large presence of this phenomenon in the Arabic language, indicating the most important reasons behind this phenomenon; such as interpretation by depending on meaning, exposition through implication, exegesis by estimation, explanation through deletion and addition, and illustration by anastrophe.

In addition to some reasons related to the requirements of the text: such as deviating from the original with a verbal evidence, the diversion of of the follower to another chapter, the context, the terms, the grammatical contradiction with itself, the illusion, the readings and the ambiguity of the meaning to the interpreter.Other than reasons that we cannot talk about here, and these reasons represented an important aspect in explaining the ability of grammar and Arabic language to have flexibility and absorption for everything new, and to refute the alleged calls for the rigidity of grammar.

Keywords: disciples , expansion , grammarians , commentators , towards text .